الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تونس في 10 مارس 2023

منشور عدد 09

من رئيسة الحكومة

إلى

السيّدات والسّادة الوزراء والولاّة ورؤساء الجماعات المحليّة والمديرين العامّين والرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات والمنشآت العموميّة ورؤساء الهيئات العمومية

الموضوع: حول تمكين اللجنة الوطنية للصلح الجزائي من الملفات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية وبالأفعال والأعمال والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية أو يمكن أن تترتب عنها منافع غير شرعية أو غير مشروعة والتي أنتجت ضررا ماليا للدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى.

المرجع: المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته.

وبعد، في إطار الاستعداد لانطلاق أشغال اللجنة الوطنية للصلح الجزائي وسعيا لتيسير أعمالها بما يتيح تسهيل إجراءات الصلح مع الدولة صلحا جزائيا في الجرائم الاقتصادية والمالية والأفعال والأعمال والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية أو يمكن أن تترتب عنها منافع غير شرعية أو غير مشروعة والتي أنتجت ضررا ماليا للدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى، فإنه يتعيّن على كافة الهياكل العمومية القيام بما يلي:

- تمكين اللجنة الوطنية للصلح الجزائي عند كل طلب من جميع المعلومات والمعطيات والوثائق وغيرها من المؤيدات المتصلة بمطلب الصلح الجزائي دون مجابهتها بالسر المهني أو بحماية المعطيات الشخصية أو سرية الأبحاث الجزائية وعلى الجهة المطلوبة أن تجيبها على الطلب في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ توصلها بالمطلب.
- إحالة الملفات المتعهدة بها قانونا والتي لها علاقة بالأفعال والأعمال والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية أو يمكن أن تترتب عنها منافع غير شرعية أو غير

مشروعة والتي أنتجت ضررا ماليا للدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى، ولو لم تترتب عنها جرائم أو تتبعات قضائية أو إدارية، وذلك في المجالات التالية:

- المال العام.
- ملك الدولة العام والخاص.
- الرشوة.
- غسيل الأموال.
- الجباية.
- الديوانة.
- الصرف.
- السوق المالية والمؤسسات المالية.

ونظرا لما يكتسيه موضوع الصلح الجزائي من أهمية بالغة، فالمرجو من السّيدات والسّادة الوزراء والولاّة ورؤساء الجماعات المحليّة والمديرين العامّين والرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات والمنشآت العموميّة ورؤساء الهيئات العمومية، إيلاء العناية اللازمة لهذا المنشور والتقيّد بمقتضياته والحرص على تطبيق ما جاء به بكل دقّة وعناية.

رئيسة الحكومة

نجلاء بودن رمضان